أوقاف
الهيئة العامة للأوقاف
GENERAL AUTHORITY FOR AWQAF

التقرير السنوي
للهيئة العامة للأوقاف

2018

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين الملك

سلمان بن عبدالعزيز

حفظه الله

ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان

حفظه الله

المحتويات

1- كلمة رئيس مجلس الإدارة	8
2- كلمة المحافظ	10
3- قائمة المصطلحات	12
4- عن الهيئة	16
أ- الخط الزمني للهيئة	17
5- التوجه الاستراتيجي	18
أ- المنطلقات الاستراتيجية	19
ب- الاستراتيجية	20
ج- دور الهيئة في تفعيل رؤية 2030	24
د- القيمة المضافة للهيئة العامة للأوقاف	25
6- الحوكمة والإطار التشغيلي	27
أ- الهيكل التنظيمي للهيئة	29
ب- المهام الإدارية والتنفيذية	30
ج- مرحلة البناء والتشغيل	34
د- القوى العاملة	34
7- ملامح عامّة عن الوضع الراهن	34
أ- المباني المملوكة للدولة والمخصصة للجهاز الحكومي	35
ب- المباني المستأجرة	35
ج- أعيان الأوقاف	36
د- الأوامر الملكية	38
8- الهيئة في عام من الإنجازات	38
أ- الإنجازات في ركيزة تطوير الأنظمة وحوكمة القطاع	39
ب- الإنجازات في ركيزة تنمية قطاع الأوقاف	42
ج- الإنجازات في ركيزة تطوير المصارف	33
د- الإنجازات في ركيزة تعزيز التميز المؤسسي	46
هـ- الإنجازات في ركيزة تنويع مصادر الدخل	48
9- التحديات والتطلعات	50

كلمة رئيس مجلس الإدارة

ابتداءً أشكر الله تعالى وأحمده أن وسِعنا بفضله وعظيم كرمه، وأن سخّرنا للعمل في قطاعٍ إنساني جاء الإسلام بتأصيله والدعوة إليه، وأنشأت الدولة المباركة من أجله هيئة مختصّة تقوم على شؤونه وتسهيل أموره، وكم يطيب لي أن أضع بين يديكم التقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف للعام 2018، والتي قطعت فيه الهيئة خطواتٍ كبيرة نحو تحقيق رؤيتها ورسالتها في أن تكون الداعم الرئيس للنهوض بقطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية.

وقد شهد العام الماضي عملاً دؤوباً وجهداً مبذولاً، منطلقاً من مستهدفات رؤية المملكة 2030 وبرامج الرؤية المُمكّنة لبناء منظومة مبادرات وبرامج متنوّعة لها الأثر الكبير في المساهمة في رفع الناتج المحلي، وتعزيز الشراكات مع مختلف القطاعات ذات العلاقة، الأمر الذي يساعد في دفع عجلة التنمية والنهضة في ظل التسهيلات والدعم اللامحدود من حكومة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين حفظهما الله.

لقد رسمت الهيئة العامة للأوقاف توجهاتها المستقبلية التي ستعمل على تحقيقها خلال الخمس سنوات القادمة عبر خمس ركائز استراتيجية، اشتملت على تطوير الأنظمة وحوكمة قطاع الأوقاف، وتنويع مصادر الدخل، والعمل على تطوير المصارف، وتعزيز التميّز المؤسسي، والارتقاء بقطاع الأوقاف وتنميته في كل المجالات وتمكينه وتنمية وتعظيم أثره، وذلك من خلال عدد من الأهداف والمبادرات الاستراتيجية.

إن الخطـى التـي تسـير عليهـا الهيئـة وبجهـدٍ مشـكورٍ مـن جميـع منسـوبيها، يدفعهـا للمضـي قدماً إلـى بـذل مزيـدٍ مـن العمـل لتنظيـم الأوقـاف، والمحافظـة عليهـا، وتطويرهـا، وتنميتهـا، بمـا يحقـق شـروط ومقاصـد واقفيهـا، ويعـزز مـن دورهـا فـي التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة وتحقيـق التكافـل الاجتماعـي، وفقـاً لمقاصـد الشـريعة الإسـلامية والأنظمـة المعتمـدة فـي المملكـة.

"لقد رسمت الهيئة العامة للأوقاف توجهاتها المستقبلية التي ستعمل على تحقيقها خلال الخمس سنوات القادمة

ختاماً، أتوجّـه بالشـكر الجزيـل لحكومتنا الرشـيدة التـي جعلتنا نفتخـر بهـا، والتـي نعدّهـا نبراسـاً لنـا فـي العمـل الأهلـي والإنسـاني، والـذي تعتبـر الأوقـاف أحـد ركائـزه، علـى إعطائهـا لهـذا القطـاع الدعـم الكامـل، مـن خـلال الرؤيـة الطموحـة رؤيـة السـعودية 2030، والشـكر موصـول لمجلـس إدارة الهيئـة وجميـع منسـوبيها.

م. أحمد بن سليمان الراجحي

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف

كلمة المحافظ

مع نهاية عامٍ وابتداء آخر؛ أتقدّم بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة الكرام، والزملاء والزميلات على الدعم والمساندة في أعمال الهيئة العامة للأوقاف للعام 2018، والذي عملت فيه الهيئة على إكمال مهامّها ومواصلة مرحلة التأسيس والبناء، يأتي ذلك انطلاقاً من أهمية الدور المناط بها، والقائم على تفعيل دور الأوقاف في التنمية وتعزيز دور القطاع غير الربحي في المملكة وفق مستهدفات رؤية المملكة 2030، والعمل على توجيه مصارف الأوقاف لتحقيق أثرٍ أعمق، من حيث حصرها وتسجيلها سواء داخل المملكة أو خارجها.

كما شهد العام الماضي مواصلة الهيئة لأعمال بناء البنية التحتية الداخلية، وتشمل السّياسات والإجراءات، والعمل على تعزيز قيم الهيئة ونشرها في بيئة العمل؛ لتحقيق أعلى المكتسبات في التميّز المؤسسي.

لقد أولت الهيئة اهتمامها الكبير في استقطاب وتأهيل الكفاءات، وتدريب وتطوير قدرات العاملين بقطاعاتها، إذ يأتي ذلك انطلاقاً من أهمية الاستثمار في القوى العاملة، والتي تعدّ أحد محاور الارتكاز في تحقيق المستهدفات التي تعمل عليها الهيئة وفق اختصاصاتها ومهامّها، الأمر الذي يتكامل مع خطّتها الاستراتيجية ومبادراتها.

إن الهيئة العامة للأوقاف تطمح بتعزيز ومواصلة مبدأ الشراكة، وفتح آفاق جديدة مع الجهات والمؤسّسات ذات العلاقة، سواءً مع الجهات الحكومية خارج منظومة الأوقاف، أو مع القطاع الخاص، والقطاع غير الربحي، كما تفخر الهيئة بشراكتها المتحقّقة مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة العدل، وتطمح للتكامل مع بقيّة الجهات.

"لقد أولت الهيئة اهتمامها الكبير في استقطاب وتأهيل الكفاءات، وتدريب وتطوير قدرات العاملين بقطاعاتها

ختاماً، أشكر الجهود الكبيرة، والدّعم المتواصل من حكومتنا الرشيدة لقطاع الأوقاف، والتي على رأسها خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين -أيدهما الله- ونرجو من الله العلي القدير أن يوفّقنا لخدمة هذا الوطن الغالي، وتحقيق مستهدفات رؤيته الطموحة 2030، والله وليّ التوفيق.

عماد بن صالح الخراشي

محافظ الهيئة العامة للأوقاف

قائمة المصطلحات

تندرج هنا العديد من المصطلحات الخاصة بالهيئة العامّة للأوقاف، لتكون واضحة ومفهومة حال ورودها في التقرير:

الوقف العام

الوقف المشروط على أوجه برّ عامة معينة بالذات أو بالوصف.

الوقف الخاص (الأهلي)

الوقف المشروط على معيّن من ذرية بالذات أو بالوصف.

الوقف المشترك

الوقف الذي اشترك في شرطه أكثر من نوع من أنواع الوقف.

شرط الواقف

الصيغة التي يحددها الواقف بشأن الوقف أو إيراده ومصرفه وناظره والموقوف عليه.

الموقوف عليه

هو من يستحق الريع من الوقف.

الصناديق الوقفية الاستثماريّة

هي صناديق غير محددة المدة، جميع وحداتها موقوفة وغير متداولة ومتاحة لعموم الناس، ويعود ريعها للجهات المستفيدة من الصندوق وتستفيد منها الكيانات غير الربحية والمؤهلة وفق الشروط والضوابط التي تضعها الهيئة العامة للأوقاف.

الناظر

الشخص ذو الصفة الطبيعية والاعتبارية الذي يتولى نظارة الوقف.

الصناديـق الوقفيـة التنمويّـة

هي صناديق وقفية مخصصة لمجالات تنموية محددة تتيح لعموم الناس المساهمة فيها، ويتم صرف ريعها على المجالات التنموية وفق شرط الواقف من خلال الكيانات غير الربحية.

مراكز الخدمات

مراكز متخصصة في خدمة عملاء الهيئة لتقديم الخدمات والاستشارات وتسهيل الإجراءات، ويتمّ تأسيسها في مختلف مناطق المملكة.

أعيان الأوقاف

الأوقاف التي يستفاد منها مع بقائها بعينها.

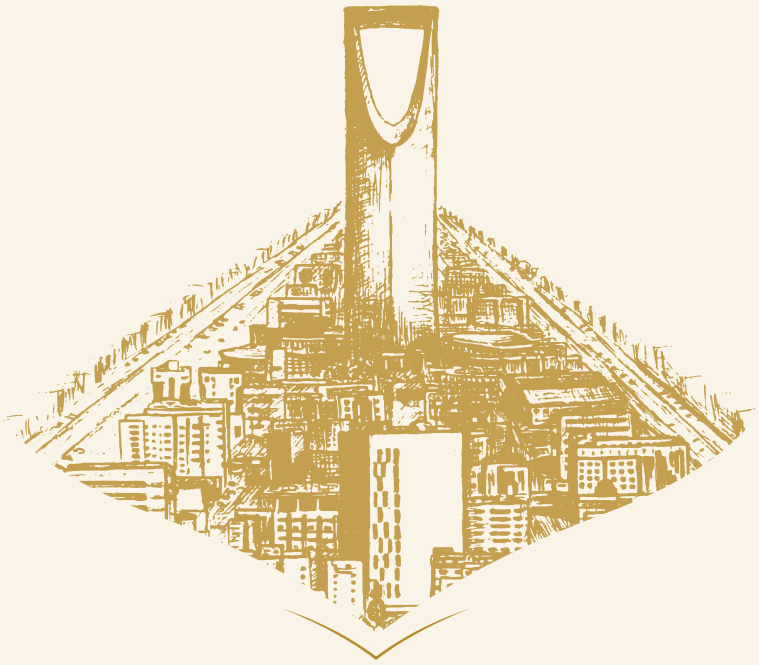

تمهيد

لقد كانت الأوقاف ولا تزال جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الإسلامي على وجه العموم ومن المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، وبفضل الزخم الذي تحققه رؤية المملكة 2030 حالياً، هناك فرصة كبيرة أمام قطاع الأوقاف لاستعادة مكانته الحيوية مرة أخرى، وأن يصبح مساهماً رئيسياً في القطاع غير الربحي.

عن الهيئة

تأسست الهيئة العامة للأوقاف بموجب المرسوم الملكي رقم م/11 بتاريخ 1437/2/26هـ.

وهي هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وترتبط برئيس مجلس الوزراء، وتهدف إلى تنظيم الأوقاف، والمحافظة عليها، وتطويرها، وتنميتها، بما يحقق شروط واقفيها ويعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي، وتتلخّص مهام الهيئة فيما يلي:

01
تسجيل جميع الأوقاف في المملكة

02
حصر الأموال الموقوفة، وبناء قاعدة معلومات عامة عنها

03
النظارة على الأوقاف العامة والخاصة والمشتركة، إلا إذا اشترط الواقف أن يتولى النظارة شخص أو جهة غير الهيئة

04
الإشراف الرقابي على أعمال النظارة واتخاذ الإجراءات النظامية لتحقيق أهداف الوقف دون الدخول في أعمال النظارة

05
إدارة الأوقاف التي يكون لها ناظر غير الهيئة بناء على طلب الناظر

06
اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير العمل الوقفي

07
الموافقة على طلبات إنشاء الأوقاف العامة والمشتركة التي تُموّل عن طريق جمع التبرعات

08
اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من الأموال الموقوفة الثابتة والمنقولة خارج المملكة على أوجه بِرّ داخل المملكة

09
تطوير الصيغ الوقفية القائمة، وإيجاد صيغ وقفية جديدة

10
إقامة المشروعات الوقفية

11
صرف غلال الأوقاف على الأغراض الموقوفة من أجلها

الخط الزمني للهيئة

كان اهتمام المملكة جليًّا منذ البدايات في مجال الأوقاف، حيث كانت تندرج تحت وزارات أخرى، إلى أن وصل القرار بإصدار أمر إنشاء الهيئة العامة للأوقاف.

التوجه الاستراتيجي

الرؤية

أن تكون الداعم الرئيس للنهوض بقطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية.

الرسالة

تنظيم الأوقاف وتطويرها والمحافظة عليها وتنميتها بما يحقق شروط الواقفين ويعزز من دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة ورؤية المملكة 2030.

القيم

- ندرك أهمية دورنا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- سنحقق مقاصد الشريعة الإسلامية في القطاع الوقفي.
- نساهم في بناء مجتمع يتحقق فيه التكافل الاجتماعي.
- مبدأنا الصدق والشفافية والإخلاص.
- نحرص على أن يكون إنجازنا مقروناً بنتائج ذات أثر تنموي.
- يجمعنا روح الفريق الواحد.
- سنجتهد في التعلّم واكتساب المعرفة لننهض بالعمل الوقفي.

المنطلقات الاستراتيجية

المرسوم الملكي

رقم م/11 بتاريخ 1437/02/26هـ:

حدّد المرسوم الملكي أدوار الهيئة العامة للأوقاف ومسؤولياتها:

- **الدور التنظيمي:** صياغة الأنظمة وتحفيز القطاع.
- **الدور التشغيلي:** إدارة الأوقاف العامة وتنميتها.

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

"... سنعمل على تدريب العاملين في القطاع غير الربحي، وتشجيع المتطوعين فيه، وسنواصل تشجيع الأوقاف لتمكين هذا القطاع من الحصول على مصادر تمويل مستدامة، ونراجع الأنظمة واللوائح المتعلقة بذلك...".

- **استراتيجية التنمية الاجتماعية:**

حيث تؤدي الأوقاف دوراً في تحقيق التنمية المستدامة ضمن استراتيجية التنمية الاجتماعية. وتعتبر الهيئة العامة للأوقاف أحد الجهات الرئيسية المساهمة في تحقيق هذه التوجهات.

الاستراتيجية

لقد كانت الأوقاف ولا تزال جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الإسلامي على وجه العموم ومن المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، وبفضل الفرص التي توفّرها رؤية المملكة 2030 في الوقت الراهن، أصبحت عوامل التطوّر كبيرة أمام قطاع الأوقاف لاستعادة مكانته الحيوية مجدّداً، في أن يصبح مساهماً رئيسياً في القطاع غير الربحي.

وانطلاقاً من استشعار الهيئة العامة للأوقاف بأهمية القطاع الوقفي وتعزيز الأثر التنموي له، عملت الهيئة على رسم استراتيجيتها والتي تضمنت 5 ركائز و12 هدفاً استراتيجياً و34 مبادرة و35 مؤشراً لقياس الأداء، حيث اشتملت كل مبادرة على مجموعة من البرامج والمشاريع التنموية سيتم السعي لتنفيذها بحسب ما يلي:

أولًا: الركائز الاستراتيجية

تطوير الأنظمة وحوكمة القطاع:

انطلقت هذا الركيزة بناءً من إيمان الهيئة بأهمية الدور الذي تضطلع به في تحقيق دورها التنظيمي؛ وذلك عن طريق تحديث الأنظمة التي تعمل بها الهيئة، والرفع من سياسة الإفصاح؛ بما يؤدي إلى تعزيز الرقابة والشفافية.

تطوير المصارف:

وتعنى هذه الركيزة بتوجيه المصارف الوقفية في برامج وقفية ذات أثر فعّال.

تعزيز التميز المؤسسي:

نظراً لازدياد الأعمال الوقفية في مختلف مناطق المملكة، وفي ظلّ ازدياد المسؤولية على الهيئة العامة للأوقاف؛ كان لزاماً أن تقوم الهيئة بتنفيذ عدد من القوانين التي بدورها تؤدي إلى الرقابة الفاعلة على هذه الأوقاف بما يضمن استمرارية تميز العمل المؤسسي للهيئة.

تنمية قطاع الأوقاف:

تُعدُّ الهيئة ذات مركز محوري في تنظيم الأعمال الوقفية في المملكة، والرفع من مستوى الوعي بأهمية قطاع الأوقاف، وتطوير العمل فيه؛ وبالتالي جلب الواقفين الجدد، وتنويع المحافظ الاستثمارية فيه، وتحقيق الاستدامة المالية للجهات غير الربحية.

تنويع مصادر الدخل:

تعمل الهيئة على العديد من الإجراءات التي تسهم بدورها في تنويع مصادر دخلها، مثل: رفع كفاءة مؤسسات العمل الخيرية، والعمل على تحديد مجالات أوسع للاستثمار الوقفي، وتأسيس مشاريع عملاقة تخدم المجتمع بحيث يكون مصدرها مساهمة من الأفراد كوقف.

ثانياً: أهداف الركائز

حيث قامت الهيئة بوضع أهدافٍ محددة تركّز على تحقيق المرتكزات التي تنطلق منها، وهي كالتالي:

الركيزة الأولى

تطوير الأنظمة وحوكمة القطاع.

الأهداف:

- تحديث الأنظمة لتكون أكثر مرونة، وملائمة للاحتياجات الراهنة والمستقبلية.
- رفع مستوى الحوكمة وتطوير متطلبات الإفصاح.
- تعزيز الرقابة والشفافية.

الركيزة الثانية

تنمية قطاع الأوقاف

الأهداف:

- رفع مستوى الوعي بأهمية قطاع الأوقاف في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تطوير بيئة العمل الوقفي.
- جلب واقفين جدد.
- تنويع محفظة الأوقاف الاستثمارية.
- تحقيق الاستدامة الماليّة للجهات غير الربحية.

الركيزة الثالثة

تطوير المصارف

الأهداف:

- توجيه المصارف في برامج عالية الأثر.

الركيزة الرابعة

تعزيز التميز المؤسسي

الأهداف:

- بناء القدرات المؤسسية للهيئة.
- تأسيس وتطوير إطار الحوكمة الداخلي.

الركيزة الخامسة

تنويع مصادر الدخل

الأهداف:

- تنويع مصادر الدخل للهيئة.

ثالثاً: المراحل الاستراتيجية

قامت الهيئة العامة للأوقاف بتحديد المبادرات الاستراتيجية ووصفها؛ وذلك من أجل دعم الأهداف وإنجازها، وقياس مدى التقدم لتحقيقها، وذلك وفق المراحل الآتية:

أولاً: مرحلة البناء والتشغيل:

حيث قامت الهيئة في هذه المرحلة بدراسة التحديات التي تواجهها، والفرص التي يمكن الاستفادة منها. وتشمل هذه المرحلة ما يلي:

01
تطوير الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالقطاع الوقفي.

02
إعداد الأنظمة، واللوائح، والسياسات الممكنة للهيئة وللقطاع الوقفي للقيام بدورهم.

03
تطوير برامج وآليات الإفصاح والحوكمة.

04
تطوير سياسات ومعايير الالتزام والتوعية بها.

05
وضع سياسات ضوابط الصرف.

06
حصر وتسجيل الأوقاف داخل المملكة وخارجها.

07
بناء السياسات والإجراءات والبنية التحتية الداخلية.

08
بناء الهوية المؤسسية والصورة الذهنية.

09
استقطاب وتأهيل الكفاءات.

10
تطبيق نظام لإدارة الأداء في الهيئة.

11
بناء وتشغيل إدارة التخطيط الاستراتيجي.

12
بناء وتطبيق معايير الحوكمة الداخلية.

13
بناء معايير وآليات الإفصاح للهيئة.

14
تأسيس مراكز خدمات أوقاف.

15
تأسيس (شركة أوقاف) واعتبارها الذراع الاستثماري للهيئة.

ثانياً: مرحلة الحوكمة والتشغيل:

وقد قامت الهيئة بتطوير عدد من الإجراءات والتي تهدف إلى تحقيق الجودة في الأداء الإداري، وتحقيق الخطط والأهداف. وتشمل هذه المرحلة ما يلي:

01
بناء وتطبيق نظام الرقابة الداخلي.

02
بناء استراتيجية للخدمات المدفوعة التي ستقدمها الهيئة لعملائها.

03
إعداد استراتيجية الاستثمار.

04
إعداد وتنفيذ استراتيجية التسويق.

05
تأسيس وتشغيل مركز للدراسات والبحوث.

06
تعزيز الكفاءة والأهلية للنُظّار.

07
تسهيل إجراءات الأوقاف وأتمتتها.

08
إنشاء مركز للمعلومات.

09
حصر شروط الواقفين وتصنيفها وتنفيذها.

ثالثاً: مرحلة التميز والاستدامة:

سَعَت الهيئة في هذه المرحلة بتمكين عدد من الإجراءات وتطويرها؛ بما يضمن دوام التميز والاستدامة. وتشمل هذه المرحلة ما يلي:

01
جائزة التميز الوقفي.

02
ابتكار وتطوير منتجات وقفية جاذبة والتعريف بها.

03
إيجاد حزمة محفّزات للواقفين.

04
تطوير أوقاف المواقيت.

05
تطوير أوقاف الجمعيات الأهلية.

06
بناء الشراكات التنموية.

07
تطوير منظومة" أنظمة العمل الذكي" لإدارة الأوقاف.

08
تخصيص بعض الخدمات التي تقدّمها الهيئة.

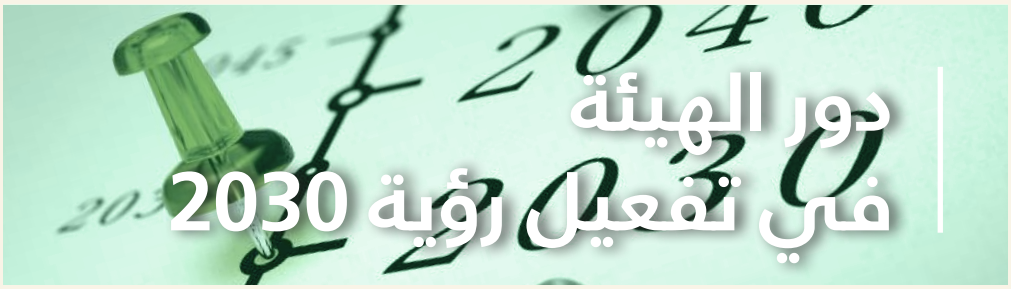

دور الهيئة في تفعيل رؤية 2030

تعمل الهيئة العامّة للأوقاف في تفعيل رؤية 2030 من خلال المساهمة في تحقيق أهداف الرؤية والحفاظ على الاستدامة المالية للقطاع غير الربحي، مما يساهم في تلبية احتياجات المجتمع وتنميته.

ولتحقيق هدف الرؤية الواضح الذي يهتمّ بالتنمية المستدامة للقطاع غير الربحي، والذي يعتبر من اختصاص قطاع الأوقاف، فإن الهيئة قامت بعمل دراسات على الوضع الراهن لنمو القطاع الوقفي والتحديات والمخاطر التي تواجهها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة والاستعانة بمكاتب استشارية متخصّصة، مرتكزةً في ذلك على أفضل الممارسات والمعايير الدولية، وبناءً على ما قامت به من الدراسات فإنها عملت على تطوير آلية العمل لديها، وذلك بإجراء المقارنات المرجعية، وتحديد مسارات العمل التي تمكّن القطاع من أداء المهام بالشكل المطلوب، كما عملت على تنظيم وتمكين القطاع وتسهيل إجراءاته وتنمية وتعظيم أثره لما له من مكانة في رؤية المملكة 2030.

ومن الأهداف الاستراتيجية للهيئة والمرتبطة بشكلٍ وثيق بأهداف رؤية المملكة 2030، ما يلي:

ولما يشهده قطاع الأوقاف من مكانة رائدةٍ في مجاله، فإنّه سيحقق بإذن الله أهداف الرؤية من تنمية الاستدامة للقطاع غير الربحيّ، وتنمية النهضة والاقتصاد للمملكة العربية السعودية.

القيمة المضافة للهيئة العامة للأوقاف

أولاً: الأنشطة الرئيسية:

حصر وتسجيل الأوقاف بعد توثيقها:

من خلال سجلّات للأصول الموقوفة، معلومات مالية وفنية موثوقة، إمكانية البحث واستخراج المعلومات عن الأوقاف، توثيق الأوقاف، وغيرها.

إدارة الأوقاف والنظارة عليها:

من خلال تنفيذ شروط الواقفين، الاحترافية في الإدارة، خطط الاستدامة، الإدارة المالية، مجلس النظّار المؤهلين، الإشراف المستمر.

إدارة طلبات تأسيس الأوقاف:

من خلال نظام متقدم لمنح التراخيص، خدمات ومنتجات وقفية متنوعة، قواعد بيانات، تسهيل عملية المتابعة والتحكّم، وغيرها.

إدارة المصارف الوقفية:

من خلال نظام متقدم للصرف، توجيه المصارف باحترافية، تحقيق الاستدامة للجهات غير الربحية، قواعد بيانات ولوحات أداء، تنمية مجتمعية وثقافية، وغيرها.

تطوير العمل الوقفي:

من خلال إجراءات وأنظمة فعّالة للواقفين، صيغ وقفية محدّثة، معلومات واستشارات، مشاركات بحثية، حملات توعوية، مؤتمرات وفعاليات متخصّصة، وغيرها.

الإشراف الرقابي على أعمال النُظّار:

من خلال المحافظة على حقوق الواقفين، المحافظة على الأصول الوقفية، المراقبة المالية والمحاسبية، مراقبة أداء النُظّار وعزل المخفقين منهم، إشراف وتحسين مستمر، وغيرها.

استثمار وتحصيل الإدارات الوقفية:

من خلال نظام متقدم للتحصيل، استثمارات متنوّعة ومجدية، فرص استثمارية واعدة، قواعد بيانات ولوحات أداء، إدارة مخاطر الاستثمار، تنمية اقتصادية، وغيرها.

ثانياً: الأنشطة الداعمة

البنية التحتية:

من خلال نظام الهيئة العامة للأوقاف، سياسات وإجراءات وحوكمة الهيئة الداخلية، اللوائح الرقابية والإفصاح، الحوكمة الخارجية، تقنية المعلومات، الدعم المالي الحكومي، الهبات، الإعانات، المساهمات، المنشآت والمرافق، الخطط الاستراتيجية والتشغيلية، وغيرها.

الموارد البشرية والمالية:

من خلال التوظيف، تدريب موظفي الهيئة، الفوائد الوظيفية للموظفين، تدريب النُظّار وتأهيلهم، نظام قياس أداء الموظفين، تحسين بيئة العمل، تحديد المهام الوظيفية للموظفين، المحاسبة والمكافآت، المراقبة المالية، التحكم بالنفقات والتدفقات النقدية، التقارير المالية، وغيرها.

التطوير والابتكار:

من خلال تطوير منتجات وخدمات وقفية، تطوير أتمتة العمليات وتكاملها، تطوير آليات تسهيل إجراءات تسجيل الأصول، تحديث الأنظمة واللوائح، تطوير آليات المراقبة والإشراف، إيجاد فرص استثمارية لتعظيم عوائد الأوقاف، تطوير آليات التحصيل والصرف، طرق توعوية وتنموية، وغيرها.

الشراكات الاستراتيجية:

من خلال شراكات مع القطاع الخاص لخصخصة بعض الأصول، شراكات مع مكاتب استشارية متخصّصة، شراكات مع جامعات ومعاهد علمية، شراكات مع منظمات دولية، تعاقدات مع موردين معتمدين لأعمال الإنشاءات والصيانة والإدارة للأصول، شراكات مع جهات حكومية وجهات غير ربحية، وغيرها.

الحوكمة والإطار التشغيلي

مجلس إدارة الهيئة:

يعتبر مجلس إدارة الهيئة السلطة العليا التي تشرف على إدارة شؤون الهيئة وتصريف أمورها، وله صلاحية اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق أغراضها في حدود أحكام النظام، وتقوم اللجان والوحدات التابعة لمجلس الإدارة بعدد من المهام التي تتعلق بتقديم التوصيات والدراسات بناءً على ما يستحدث من أنظمة ولوائح، وتقديم الرأي بشأنها، ومتابعة المواضيع والمستجدات مع القطاعات الأخرى، وتوفير جميع الخدمات المتعلقة بالاتصال المؤسسي والتسويق والإعلام، والتخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المتغيرات الداخلية والخارجية، ويتكون مجلس إدارة الهيئة من:

اللجنة التنفيذية:

ترتكز مهام اللجنة التنفيذية في الهيئة العامة للأوقاف على مساعدة المجلس الإداري للهيئة، وإبداء الرأي والتوصية في كل ما قد يسهم في تطويرها وزيادة كفاءة وفاعلية أدائها وتنمية أعيانها، بالإضافة إلى الإشراف على بنية رأس المال البشري.

اللجنة الاستشارية:

وتُعنى هذه اللجنة بإبداء الرأي والتوصية في كل ما قد يسهم في تطوير الهيئة وزيادة كفاءة وفاعلية أدائها، ورفع التوصيات بما تتوصل إليه من آراء ومقترحات للمجلس، وتقديم الاستشارات بمختلف المجالات الشرعية، والنظامية، والمالية، والاقتصادية، والاستثمارية، والاجتماعية.

لجنة الرقابة والمراجعة:

تختص مهام لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الهيئة، والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير، والقوائم المالية، وأنظمة الرقابة الداخلية فيها. كما تساعد مجلس الإدارة باقتراح مدير للوحدة أو إدارة المراجعة الداخلية، أو المراجع الداخلي، واقتراح مكافأته بناء على ترشيح المحافظ، وتتكون لجنة المراقبة والمراجعة من لجنة المراجعة الداخلية.

وتساهم هذه اللجنة في دراسة ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية، والمالية، وإدارة المخاطر في الهيئة، بالإضافة إلى دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملحوظات الواردة فيها.

الأمانة العامة لمجلس الإدارة:

يقوم المجلس بتعيين أمين عام له، ويكون أميناً لسر اجتماعات المجلس، وتتلخص مهام الأمين العام في حضور الاجتماعات وتدوين متداولاته، والتحقق من الالتزام باللوائح، والإشراف على سير أعمال أمانة اللجان المنبثقة من المجلس، وإعداد تقييم فاعلية حوكمة المجلس السنوي وتقارير الإفصاح الخاصة بمجلس الإدارة وعرضها عليه للاعتماد، وإعداد جدول أعمال المجلس وعرضه على الرئيس للموافقة عليه، وإعداد محاضر اجتماعات المجلس وتنظيمها وحفظها، وتنظيم عقد اجتماعات المجلس وتحديد مواعيدها، وتبليغ الأعضاء بمواعيد الاجتماعات وتزويدهم بجدول الأعمال والوثائق ذات الصلة به، هذا بالإضافة إلى جمع تواقيع الرئيس والأعضاء على محاضر جلسات الاجتماع، والإشراف على أعمال النسخ والأرشيف، وإعداد قرارات المجلس بالتنسيق مع المحافظ، والقيام بأي مهمة -في نطاق عمل المجلس- يطلبها منه الرئيس أو يسندها إليه.

الهيكل التنظيمي للهيئة

الهيكل التنظيمي للهيئة:

سعت الهيئة في تشكيل هيكلها التنظيمي بعد الاسترشاد والاستفادة من عدد من الهياكل التنظيمية المعمول بها في الهيئات المماثلة في المملكة وبعض الممارسات العالمية ليكون ممكناً في ترتيب العلاقات داخل الهيئة والمساهمة الفاعلة في التنظيم والمساعدة للوصول للأهداف وتحديد الأنشطة التي تعمل عليها ومنطلق لتحديد الاحتياجات من الوظائف حسب اختصاصها ومهامها وفق ما جاء في نظامها وقد شمل مختلف المستويات الإدارية من مجلس الإدارة والإدارات الإشرافية والتنفيذية والتشغيلية، ويتكون الهيكل التنظيمي من 4 مستويات إدارية وتتمثل في جهاز إشرافي، وجهاز رقابي، وجهاز تنفيذي، وجهاز تشغيلي.

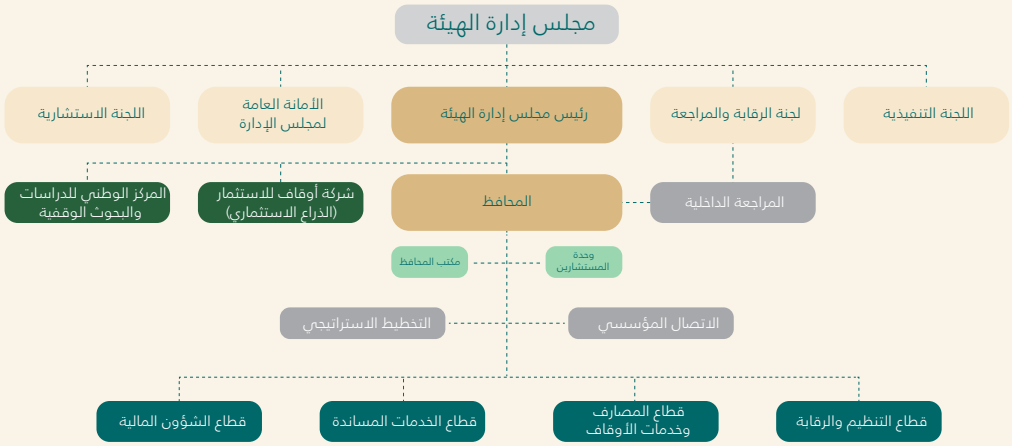

المهام الإدارية والتنفيذية

سعت الهيئة العامة للأوقاف لترجمة ممكنات الوصول، لتحقيق أهدافها في تنظيم مهام العمل وضمان استمراريته؛ بما يكفل تحقيق المهام التي أنشئت من أجلها، ومما يعكس اهتمام الهيئة بأعمالها، وجود عدد من اللجان والقطاعات الداخلية وفقاً لما يلي:

قطاع التنظيم والرقابة:

يتولى قطاع التنظيم والرقابة عدداً من المهام الرئيسية للهيئة والمنصوص عليها في نظامها الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/11 وتاريخ 1437/02/26، والتي تُعنى بشكل رئيس بتنمية الأوقاف والمحافظة عليها، ومن أهمها تطوير الأنظمة واللوائح الحالية لتكون أكثر مرونة وملاءمة للاحتياجات الراهنة والمستقبلية، واقتراح أنظمة ولوائح وسياسات جديدة تسهم في تمكين القطاع الوقفي للقيام بأدواره الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، وتسجيل جميع الأوقاف في المملكة وتطوير الصيغ الوقفية القائمة والسعي إلى إيجاد صيغ وقفية جديدة.

كما يتولى القطاع تمثيل الهيئة في الإشراف على الأوقاف وذلك من خلال وضع إطار حوكمة للقطاع وإيجاد بيئة تنظيمية محفزة للعاملين فيه من واقفين أو نظّار أو غيرهم، والرفع من مستوى الإفصاح وتسهيل وصول المعلومات المهمة لجميع أصحاب المصلحة بالوقف، هذا بالإضافة إلى تمثيل الهيئة أمام القضاء وتوفير الدعم بكل ما يتعلق بالممارسات القضائية الممكنة للهيئة من تحقيق أهدافها، وتقديم الاستشارات والأعمال القانونية حفاظاً على مصالح الهيئة والأوقاف وتتم هذه المهام من خلال الوحدات التالية:

الأنظمة واللوائح | التراخيص | الالتزام | الشؤون القانونية | الشؤون القضائية

قطاع المصارف وخدمات الأوقاف:

يُعنى قطاع المصارف وخدمات الأوقاف بتعزيز دور الأوقاف وزيادة إسهاماتها في التنمية، من خلال توجيه المصارف إلى برامج عالية الأثر وفق رؤية استشرافية تتواءم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 وخطط التنمية لدى الجهات ذات العلاقة واستراتيجية الهيئة العامة للأوقاف والعمل على طرح مبادرات وبرامج تسهم في تلبية الاحتياجات والأولويات التنموية وفق أفضل الممارسات العالمية، والعمل على تعزيز التكامل مع الجهات ذات العلاقة وعقد وبناء شراكات فاعلة ومؤثرة تساهم في تعزيز الدور التنموي للأوقاف بما يسهم في تحقيق المستهدفات، كما أن القطاع يعمل على المساهمة في تمكين القطاع غير الربحي لتحقيق الاستدامة المالية له من خلال طرح عدد من الممكنات والمحفزات التي سيكون لها دور بارز في نمو القطاع غير الربحي وتفعيل أثره المجتمعي، كما يسهم قطاع المصارف وخدمات الأوقاف في تطوير الخدمات المقدمة للمستفيدين من الأوقاف والعمل على تحقيق الرضى للمستفيدين وفتح قنوات التواصل مع العملاء لتقديم خدمات عالية الجودة تسهم في زيادة رضى العملاء وذلك من خلال عدد من القنوات التي ستكون نافذة الهيئة على المستفيدين من خدماتها ومنها؛ مراكز خدمات الأوقاف والتي تقدم خدمات شاملة ومتنوعة وفي مكان واحد لمن يرغب في الوقف وسيتم خدمة العملاء من خلال مركز الاتصال الموحد والذي سيقدم خدمات على مدار الساعة إضافة للقنوات الإلكترونية الأخرى التي يتم خدمة العملاء من خلالها وصولاً إلى الخدمات الذاتية، وسيكون هذا له أثره الفاعل في تطوير وتنمية الأوقاف بما يسهم في تعزيز دورها المجتمعي والوصول لمجتمع حيوي ووطن طموح.

ويتبع لقطاع المصارف وخدمات الأوقاف عدد من الإدارات وهي:

شبكة الفروع وخدمات الأوقاف | المصارف الوقفية | الشراكات | البرامج التنموية

قطاع الخدمات المساندة:

يتولى قطاع الخدمات المساندة عدداً من المهام الرئيسية، حيث يعمل القطاع على تطوير بيئة العمل واستقطاب وتأهيل الكوادر البشرية المؤهلة، وتوفير الخدمات التقنية وأمن المعلومات، وقيادة التحول الرقمي الذي يسعى لأتمتة إجراءات الهيئة و خلق دعم البيئة الرقمية في القطاع الوقفي إضافةً إلى إدارة الخدمات المشتركة التي تقوم بالعمل على الخدمات الإدارية والمرافق والمشتريات والعقود وإدارة مركز المحفوظات و الوثائق، وإدارة ومتابعة مشروع حصر الأوقاف، والإشراف على أرشفة الوثائق ذات العلاقة بالأصول، بالإضافة إلى الإشراف على الأوقاف والمحافظة عليها من أي تعدٍ، وذلك من خلال الإدارات التالية:

الموارد البشرية | تقنية المعلومات | الشؤون الإدارية | الأصول الوقفية

قطاع الشؤون المالية:

يهتمّ قطاع الشؤون المالية بإدارة ورقابة الحسابات والموارد المالية للهيئة والأوقاف التي تقع تحت نظارتها بالإضافة الى السياسات والإجراءات المالية، والإشراف على جميع الوظائف والعمليات المالية للهيئة والجهات التابعة لها. كما يقوم القطاع بإصدار التقارير المالية الدورية والقوائم المالية وإعداد الموازنات المالية السنوية للهيئة والجهات التابعة لها، والتخطيط الزكوي الضريبي للهيئة والجهات التابعة لها، وذلك من خلال الوحدات التالية:

الحسابات | المراقبة المالية والتقارير | الخزينة وعمليات الاستثمار | الزكاة والضرائب

التخطيط الاستراتيجي:

تقوم هذه الإدارة العامة بالتخطيط بعيد المدى، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المتغيرات الداخلية والخارجية، وتحديد الشرائح والقطاعات المستهدفة.

الاتصال المؤسسي:

وتتمثل المهمة الرئيسية لها في توفير جميع الخدمات المتعلقة بالاتصال المؤسسي والتسويق والإعلام والتي تشمل الأنشطة والفعاليات في الهيئة العامة للأوقاف.

شركة أوقاف للاستثمار:

تُعدُّ شركة أوقاف الذراع الاستثماري للهيئة العامة للأوقاف، والتي ترتبط بشكل مباشر بمحافظ الهيئة الاستثمارية. كما تعمل شركة أوقاف على تطوير آليات الاستثمار للأوقاف المُدارة من قِبل الهيئة، وتنويع المحافظ الاستثمارية، وتطوير استراتيجية الاستثمار؛ لضمان الحصول على عائد استثماري. كما تُعنى الشركة بضمان إدارة الاستثمارات، والأموال، والأصول بفعاليّة أكبر؛ لتحقيق النمو والاستدامة المالية وتنويع مصادر الدخل.

المركز الوطني للدراسات والبحوث الوقفية:

يُعتبر المركز الوطني للدراسات والأبحاث الوقفية أحد المراكز المتخصصة في مجال الدراسات والأبحاث، وتنظيم الفعاليات، وتطوير قدرات ومهارات العاملين في القطاع غير الربحي، ومن أهم مكونات المركز ومبادراته ما يلي:

أكاديمية الأوقاف

المؤتمرات والفعاليات

جائزة الأوقاف

ملامح عامّة عن الوضع الراهن

مرحلة البناء والتشغيل

عملت الهيئة في الفترة الماضية على مرحلة البناء والتشغيل ضمن عدد من المراحل التي رسمت استراتيجية تفعيل أدوار الهيئة، بحيث تم الانطلاق في إيجاد بنية تحتية متكاملة وفق خطط التأسيس المختلفة لأعمال ومهام الهيئة التي تتطلبها هذه المرحلة، إضافةً إلى العمل على تحديد الاحتياجات والمتطلبات بشكلٍ دقيق يسهم في رسم مستقبل الهيئة وتطوير قطاع الأوقاف وتنميته، مع الأخذ في الاعتبار بأنّ التركيز منصبّ على عدد من المهام ذات الأولوية والمتمثلة في تجهيز المقر الرئيس الخاص بالهيئة، واستقطاب الكفاءات، ووضع اللوائح الداخلية، وفتح مراكز خدمات الأوقاف في مختلف مناطق المملكة، وتأسيس الذراع الاستثماري للهيئة، وتأسيس المركز الوطني للدراسات والبحوث الوقفية، واستكمال فصل الاختصاصات مع وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد نظراً لأهميتها في تمكين الهيئة من ممارسة اختصاصاتها ومهامها وفق ما ورد في نظامها، مع السعي الحثيث لبناء الأنظمة الرقابية والإشرافية لقطاع الأوقاف في المملكة.

القوى العاملة

تمثّل الموارد البشرية أحد ركائز الهيئة المهمة حيث حرصت على وضع الأسس والمعايير التي تساعد على استقطاب الكفاءات المتميزة وفق جدارات وظيفية محددة، وحرصت الهيئة على أن يتم المزج بين الخبرات السابقة العاملة في مجال الأوقاف من وزارة الشؤون الإسلامية سابقاً واستقطاب الخبرات في مسارات عمل الهيئة الرئيسية، والتي تتطلب توفر مؤهلات وخبرات ومهارات تناسب الاحتياج للمرحلة الحالية، وهذا بدوره

سيمكّن الهيئة من تطوير قطاع الأوقاف واستكمال تأسيس بنية مؤسسية متينة ستسهم في النهوض بقطاع الأوقاف، وقد بلغ إجمالي عدد الوظائف الشاغرة المعتمدة للهيئة خلال السنة المالية 2018م (412) وظيفة وبلغ عدد الوظائف المشغولة (114) وظيفة منها عدد (5) وظائف نسائية، حسب الجدول الآتي:

الجنسية	موظفين على رأس العمل		موظفين منتقلين من الوزارة (انتظار لجنة فصل الاختصاص)		الوظائف الشاغرة	المجموع	التغيير عند اعداد التقرير ٢٠١٩/٣/٣٠		المستهدف العام	
سعودي	5	89	0	46	42	182	5	114	43	242
غير سعودي	0	2	0	4	0	6	0	2	0	0
المجموع	5	91	0	50	42	188	5	116	43	242

المباني المملوكة للدولة والمخصصة للجهاز الحكومي:

نظراً لأن الهيئة تمر بمرحلة البناء وفصل الاختصاصات مع الوزارة، فإنّ العمل لا يزال جارياً على استكمال فصل جميع إدارات الأوقاف في فروعٍ مستقلة، وسيتمّ استكماله بعد الانتهاء من فصل الاختصاصات مع وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، حيث سيتمّ نقل الموظفين الذين تم اختيارهم والوثائق والمستندات والسجلات والأرشيف والأصول والصكوك والعقود والمشروعات وغيرها، وذلك من خلال لجنة مشكّلة بين الهيئة والوزارة والتي بدأت العمل على الجرد والحصر وإعداد البيانات اللازمة لعملية النقل، ولا يوجد للهيئة مبانٍ مخصّصة من الدولة.

المباني المستأجرة:

م	المشروع	الحالة
1	المقر الرئيسي للهيئة العامة للأوقاف.	قائم
2	مركز الهيئة العامة للأوقاف بمنطقة الرياض	تحت التجهيز
3	مركز خدمات الأوقاف بمنطقة مكة المكرمة	قائم
4	مركز خدمات الأوقاف بمنطقة المدينة المنورة	قائم
5	مركز خدمات الأوقاف بمدينة جدة	قائم
6	مركز خدمات الأوقاف بمنطقة القصيم	تحت التأسيس
7	مركز خدمات الأوقاف بمنطقة الاحساء	تحت التأسيس
8	مركز خدمات الأوقاف بمنطقة الطائف	تحت التأسيس

أعيان الأوقاف

يبلغ إجمالي عدد أعيان الأوقاف التي تحت نظارة الهيئة قرابة 29,507 وقفاً مصنفة كالتالي:

- (1749) محلات تجارية
- (330) وحدات سكنية
- (1012) شقق
- (3803) أراضي سكنية
- (22613) أراضي زراعية

وهي موزعة على مناطق المملكة المختلفة وفق الرسم البياني الآتي:

	أراضي زراعية	أراضي سكنية	شقق	وحدات سكنية	محلات تجارية	الإجمالي
الرياض	105	86	176	93	174	634
مكة المكرمة	787	161	410	73	691	2122
المدينة المنورة	69	54	251	80	422	876
القصيم	74	635	6	30	74	819
المنطقة الشرقية	264	35	11	11	73	394
عسير	15082	74	50	9	68	15283
تبوك	0	0	0	2	0	2
حائل	0	1432	12	3	16	1463
الحدود الشمالية	0	0	0	4	0	4
جازان	4158	1155	0	1	124	5438
نجران	48	139	96	5	69	357
الباحة	2026	24	0	17	26	2093
الجوف	0	8	0	2	12	22

29,507
وقفاً

330
وحدات سكنية

1012
شقق

1749
محلات تحارية

3803
أراضي سكنية

22613
أراضي زراعية

الهيئة في عام من الإنجازات

الأوامر الملكية
وقرارات مجلس الوزراء

- إنجاز **الأمر السامي الكريم رقم 477 وتاريخ 1439/9/7هـ**، والمتضمن الموافقة على تكليف الهيئة بإعداد دراسة حول الصندوق الوقفي للعناية بالمساجد وتم الانتهاء من إعدادها وهي قيد الرفع لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.
- إنجاز **الأمر السامي الكريم رقم 6651 وتاريخ 1438/2/7 هـ**، بشأن دراسة وضع خطة تنفيذية ينتقل بموجبها الموظفين والوظائف (الشاغرة والمشغولة)، والوثائق والمخصصات المالية الخاصة بالأوقاف، وكذلك الممتلكات والخطط والمشروعات والدراسات للمشروعات القائمة والمستقبلية المتعلقة بالأوقاف وتم الانتهاء من إعداد المحضر النهائي من اللجنة ورفعه إلى هيئة الخبراء.

لا إله إلا الله محمد رسول الله

الإنجازات في ركيزة تطوير الأنظمة وحوكمة القطاع

لتحقيق الجودة ورفع مستوى الأداء داخل منظومة الهيئة، أطلقت هذه الركيزة من خلال تحديث الأنظمة التي تعمل بها الهيئة، والرفع من سياسة الإفصاح، مما يؤدي إلى تعزيز الرقابة والشفافية.

وعملت الهيئة لتحقيق ذلك على ما يلي:

إعداد اللوائح التنظيمية الداخلية لمجالات العمل:

تمّ إعداد أكثر من 12 لائحة تنظيمية داخلية لتغطي معظم مجالات العمل في الهيئة، وهي: (اللائحة المالية، لائحة أحكام المشتريات والعقود، لائحة مجلس الإدارة، لائحة اللجنة التنفيذية، لائحة لجنة الرقابة والمراجعة الداخلية، لائحة اللجنة الاستشارية، لائحة الحوكمة، مصفوفة الصلاحيات، لائحة سياسة تفويض الصلاحيات، سياسة الموارد البشرية، لائحة الاستثمار والتصرف في أعيان الأوقاف، ميثاق الحوكمة، لائحة الإبلاغ عن الأوقاف المجهولة).

إعداد تقرير شامل لمعرفة واقع أوقاف منظمات القطاع غير الربحي:

تم العمل على إعداد تقرير شامل يتم من خلاله معرفة واقع منظمات القطاع غير الربحي ودراسة وضعها الراهن، كما تقوم الهيئة بمراجعة الأنظمة واللوائح المتعلقة بالقطاع الوقفي، مما يجعلها تتناسب مع الأنظمة واللوائح الحديثة.

تأسيس لجنة القطاع غير الربحي في لجنة تيسير برئاسة الهيئة العامة للأوقاف:

تم تأسيس لجنة القطاع غير الربحي في لجنة تيسير وذلك بمشاركة أكثر من 15 جهة حكومية لمعالجة أكثر من 41 عائقاً تواجه القطاع غير الربحي لدى مختلف الجهات.

تأسيس المركز الوطني للدراسات والبحوث الوقفية وإطلاقه:

يأتي إطلاق المركز الوطني للدراسات والبحوث الوقفية عاملاً أساسياً للبدء في إعداد ست دراسات تشمل ما يلي:

العمل على إعداد مشروع نظام الأوقاف:

يأتي ذلك اهتماماً بتطوير استراتيجية الهيئة، وتكمن أهميته في عدم وجود نظام خاص بالأوقاف ينظم مجالات الإشراف والرقابة وحوكمة القطاع الوقفي الأهلي، كما سيساهم في إيجاد إطار حاكم لهذا القطاع بمختلف مكوناته، وخاصةً أن قطاع الأوقاف ينمو في الآونة الأخيرة بشكل متسارع ويتطلب وجود نظام يسهم في تنظيم هذا القطاع الواعد.

دراسة حول صندوق دعم المعسرين

دراسة حول الإنفاق الحكومي على خط الكفاية

دراسة زكاة الأوقاف

دراسة الأوقاف التاريخية في منطقة المدينة المنورة

دراسة العوامل المؤثرة على إثبات الأوقاف وبقية الإنهاءات

دراسة حول النماذج الاسترشادية للصكوك الوقفية

الإنجازات في ركيزة تنمية قطاع الأوقاف

عملت الهيئة على تحسين العمل في قطاع الأوقاف من خلال جلب الواقفين الجدد، والتنوع في المحافظ الاستثمارية، والسعي في تحقيق الاستدامة المالية للقطاع غير الربحي، وما أنجزته الهيئة لتحقيق هذه الركيزة ما يلي:

إعداد دراسة

لإطلاق صناديق وقفية نموذجية متخصصة في مجالات التنمية ذات العلاقة.

تمّ أرشفة أكثر من

200,000

وثيقة من أصل مليوني وثيقة.

- **تحديد توجهات التحول الرقمي من خلال بناء البنية التحتية العامة للهيئة لخدمة المستفيدين من موظفين وعملاء، وتصميم العديد من المنصات التي تساهم في تحسين سير العمل لمنظومة الهيئة، ومن هذه المنصات ما يلي:**

إطلاق خدمة تسجيل الأوقاف إلكترونياً:

حيث أصدرت الهيئة خدمة التسجيل في منصة إلكترونية في موقع الهيئة بهدف مساعدة الواقفين والنظّار، ليتمّ تسجيل أوقافهم لدى الهيئة ومن ثمّ الحصول على شهادة تسجيل، يتمّ من خلالها تسهيل إجراءات الأوقاف مع الجهات ذات العلاقة.

التعاقد مع شركة متخصصة لإعداد صيغ معاصرة للصكوك الوقفية:

يأتي ذلك لأهمية صكوك الأوقاف وأهمية تطويرها ونمذجتها، لتكون أحد الأدوات الهامة في ضمان عدم تعطل الأوقاف وحوكمتها وفق أفضل النماذج المعمول بها في هذا المجال، وبناءً على ذلك يتمّ إضافتها لنظام ناجز لدى وزارة العدل، وبالتالي، الاستفادة منها من قبل القضاة والراغبين في الوقف.

إعداد التخطيط الزكوي الضريبي للهيئة والأوقاف، وشركة أوقاف الاستثمارية:

بهدف تعظيم المنافع وتقليل المخاطر، فقد قامت الهيئة بإعداد التخطيط الزكوي والضريبي للهيئة، مما يساعد العملاء في معرفة القوانين الزكوية والضريبية المتغيرة والتي قد تؤثر عليهم، بالإضافة إلى ذلك قامت الهيئة بدراسة جميع فرص الضرائب والزكاة المتاحة لهم وتعظيم الفرص المستقبلية مع الامتثال لنظام الدولة في الزكاة والدخل.

الاتفاقيات ومذكرات التعاون:

قامت الهيئة العامة للأوقاف بتوقيع اتفاقية مع وزارة العدل؛ والتي تهدف إلى وصول البيانات بأطرٍ رقمية بين الجهتين، والاستعلام عن الصكوك الوقفية، بالإضافة إلى بناء البرامج والتطبيقات اللازمة لضمان عملية الاتصال واستمرارية تبادل البيانات بين الجانبين.

الإنجازات في ركيزة تطوير المصارف

وتركّز الهيئة في هذا على جعل المصارف الوقفية ذات أثرٍ فعال في برامجها الوقفية.

ولتفعيل ذلك فقد قامت الهيئة بالعديد من الإنجازات المذكورة فيما يلي:

- تحديد الصكوك الوقفية لتحديد شروط الواقفين وبناء قواعد بيانات لأكثر من 8500 وقف، وتحديد أرصدتها وإيراداتها وشروط الواقفين.
- الانتهاء من بناء استراتيجية البرنامج التنموي المشترك بين الهيئة العامة للأوقاف ووزارة العمل والمتمثل في (برنامج استدامة وتمكين)، حيث يتضمن ثلاث مسارات:

مسار
التمـكين
01
تشريعات لتحفيز تأسيس
كيانات غير ربحية جديدة
02
تشريعات لتوسيع أنواع
ونماذج الأوقاف
03
توعية المجتمع عن
دور القطاع غير الربحي
والأوقاف في التنمية
04
تشريعات لإعفاء
الجمعيات والأوقاف من
الرسوم والضرائب
05
تطوير قدرات العاملين في
القطاع غير الربحي
06
بناء قدرات للكيانات غير
الربحية والوقفية
07
رفع مستوى كفاءة الإنفاق
للجهات غير الربحية

مسار
التكامـل
01
التنسيق مع الشركاء لتحديد
الأولويات والاحتياجات
التنموية في مجالات التركيز
02
تمويل الاحتياجات التنموية
للجهات الحكومية
03
توجيه المسؤولية
الاجتماعية والمانحين نحو
الاحتياجات والأولويات
التنموية
04
تحديد وتقييم وتصنيف
الشركاء
05
التكامل مع أوقاف
الجامعات وتعزيز دورها في
تطوير التعليم ومخرجاته
والمساهمة في تطور
القطاع غير الربحي
06
قياس أثر القطاع غير الربحي
في مجالات التركيز
07
بناء منهجية الأثر الجمعي
لبناء شراكات تخصّصية
ونوعية

الإنجازات في ركيزة تعزيز التميز المؤسسي

اهتماماً بهذه الركيزة قامت الهيئة بسنّ العديد من القوانين التي تضمن الرقابة الفعّالة على الأعمال الوقفية، بما يضمن استمرارية تميز العمل المؤسسي للهيئة.

ومن الإنجازات التي قامت بها الهيئة لتحقيق ذلك، ما يلي:

- الانتهاء من إعداد استراتيجية الهيئة العامة للأوقاف لخمس سنوات قادمة، وتتضمن هذه الاستراتيجية:

الرؤية	الرسالة	12 هدفاً
34 مبادرة	أكثر من 36 مؤشراً	أكثر من 125 برنامجاً ومشروعاً

- الانتهاء من إعداد هيكل تنظيمي شامل لكلّ قطاعات وإدارات الهيئة وفروعها، بمختلف مستوياتها الإدارية، وتحديد الاحتياجات حسب المهام الموكلة لكل إدارة وفق نظامها واختصاصاتها.
- الانتهاء من تجهيز مقر الهيئة في الرياض، ومباشرة العمل فيه، وجاري العمل على تجهيز مقر المركز في كل من مكة المكرمة، والمدينة المنورة.

- وتتضمن عدد من الخدمات التي سيتم تقديمها لعملاء الهيئة ومن أبرزها:

خدمة الاستشارات الوقفية

خدمة الصكوك الوقفية النموذجية الاسترشادية

خدمة الإبلاغ عن الأوقاف المجهولة والمتعثرة

خدمة إثبات الأوقاف

الخدمات الذاتية

خدمة التوثيق للوكالات الوقفية

خدمة مراكز الصلح

خدمة المنتجات الوقفية

القسم النسائي

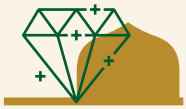

خدمة كبار الواقفين

- اعتماد محضر اللجنة الخاصة بفصل الاختصاصات بين الهيئة العامة للأوقاف، ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد ورفعه إلى المقام السامي.
- نقل الحسابات البنكية والمشاريع والدراسات والاستثمارات من وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد للهيئة العامة للأوقاف، ونقل 93 موظفاً من موظفي الوزارة إلى الهيئة.
- تعيين أكثر من 30 قيادياً في الهيئة وأكثر من 100 موظف في المقر الرئيسي والفروع، وذلك من ضمن خطط استقطاب الكفاءات من الموارد البشرية في مختلف التخصصات.
- التحول من النظام الورقي للاتصالات الإدارية إلى النظام الإلكتروني.
- إطلاق مشروع الأرصدة الافتتاحية وبناء النظام المالي للهيئة والأوقاف، والذي سيساعد الهيئة على إصدار قوائمها المالية، حيث أنه لا توجد قوائم مالية للأوقاف منذ عام 1432هـ، مما يتطلب الجهد في العمل على هذا المشروع، والذي سيسهم في التخطيط المالي للهيئة وتحديد الوضع المالي للأوقاف وللهيئة.

الإنجازات في تنويع مصادر الدخل

قامت الهيئة من أجل ذلك بالعديد من الإنجازات التي تساهم في تنويع مصادر دخلها، ومنها ما يلي:

- تأسيس الذراع الاستثماري للهيئة باسم (شركة أوقاف للاستثمار) لإدارة محفظة الاستثمار الخاصّة بالهيئة، وإدارة الأعيان الوقفية، وقد تمّ تشكيل مجلس إدارتها وتعيين الرئيس التنفيذي لها. وعملت هذه الشركة خلال الفترة الماضية على ما يلي:

o	التأسيس وبناء الهيكل التنظيمي، وإعداد نموذج العمل، وصياغة اتفاقية إدارة الاستثمار.
o	إطلاق مشروع أتمتة إعلانات الفرص الاستثمارية التي تطرحها الهيئة وتفعيل هذه الخدمة.
o	بناء استراتيجية الاستثمار مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصّصة في هذا المجال.
o	معالجة تمثيل الهيئة في الشركات التي ساهمت فيها.
o	مراجعة الإيجارات القائمة، وتشكيل عدة لجان لتقييم الإيجارات في مناطق المملكة.
o	رفع كفاءة التحصيل عبر تحصيل ومعالجة ما يتجاوز (70) مليون ريال من المتأخرات المالية.
o	تفعيل الاستفادة من الشركات المتخصّصة في التقييم العقاري عبر التعاقد مع (12) شركة تقييم عقاري حول المملكة للتأكد من عدالة أسعار التأجير وبناء قواعد البيانات لأعيان الأوقاف.
o	رفع كفاءة الاستغلال لمبلغ النقد الموجود في حسابات الهيئة، في استثمارات منخفضة المخاطر وبمتوسط عائد سنوي (3.37%) لمبلغ (2) مليار ريال سعودي.
o	إطلاق الشراكات مع المطورين العقاريين والصناديق الاستثمارية فيما يخص بعض المشاريع الريادية.

- إعداد تعليمات الترخيص للصناديق الوقفية الاستثمارية.
- إطلاق حملة إعلامية للتعريف بالصناديق الاستثمارية الوقفية.
- تأسيس عدد من الصناديق الوقفية الاستثمارية لتطوير وترميم العلاقات الوقفية.
- معالجة وضع أكثر من 12 شركة تساهم فيها الهيئة، أو تملك فيها حصصاً.
- البدء في تحصيل تعويضات الأوقاف العامة بالتنسيق مع وزارة المالية، والتي تقدر قيمتها بأكثر من 7 مليارات ريال.
- تحسين العوائد المالية لمحفظة الأوقاف الاستثمارية، وعملت الهيئة على ذلك لأهمية التوسع في مجال الأوقاف، وتحقيق الغبطة والمصلحة للأوقاف، وذلك من خلال حصر الأوقاف المستثمرة وغير المستثمرة وتحديد إيراداتها والعمل على مراجعة القيم الإيجارية وفق العقود المبرمة، بالإضافة إلى تطوير آليات الاستثمار، وإعادة هيكلة بعض الاستثمارات المتعثرة، والبحث عن فرص استثمارية مُجدية ذات عوائد مُجزية.

رفع كفاءة التحصيل عبر تحصيل ومعالجة ما يتجاوز

70

مليون ريال

من المتأخرات المالية

معالجة وضع

أكثر من

12

شركة تساهم فيها الهيئة

التعاقد مع

12

شركة تقييم عقاري حول المملكة للتأكد من عدالة أسعار التأجير وبناء قواعد البيانات لأعيان الأوقاف

التحديات والتطلعات

التحديات

في نهاية عام حافل بالعمل والإنجاز، ووجود أعمال قد تحقّقت، وأخرى سيتم استكمالها وفق خططها المرسومة، واكتمال أهداف وطموحات تم الوصول لها؛ كانت هناك الكثير من التحديات والصعوبات التي واجهتها الهيئة وقطاعاتها للعام 2018.

هذه التحديات والصعوبات شكّلت نوعاً من الدافع لاستمرار العمل والوصول لأعلى المستويات من التطور والنمو في أعمال الهيئة وأهدافها، بما يخدم ويواكب مسيرة الوطن نحو التطور والازدهار وتحقيق رؤيته الحكيمة 2030.

- **التحديات على المستوى التنظيمي:**
  - تداخل إجراءات العمل المتعلق بالأوقاف مع كثير من القطاعات والجهات الحكومية مثل المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل.
  - وجود عدد كبير ومتنوع من القضايا الدائرة في المحاكم وتراكمها منذ سنوات.
  - عدم الانتهاء من عملية فصل الاختصاصات مع وزارة الشؤون الإسلامية والذي نتج عنه عدم تمكن الهيئة من الحصول على المستندات والوثائق والسجلات الخاصة بالأوقاف.

- غياب الأنظمة التي تعطي الهيئة الحق في فرض العقوبات والجزاءات على القطاع التي تشرف عليه الهيئة في حال عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح ذات الصلة، حيث يتمّ فقط تحريك دعوى لدى القضاء في حال ثبوت عدم الالتزام.
- حجم القطاع الوقفي الأهلي والذي يتطلب وجود لوائح وتعليمات تنظّم عملية التنظيم والرقابة على القطاع.
- القضايا القانونية الدائرة في المحاكم لكثير من أعيان الأوقاف التي تحت نظارة الهيئة.
- طول إجراءات إثبات الأوقاف والقيود المفروضة على تصرفات النظار، من بيع وشراء واستبدال أعيان الأوقاف وغيرها من قضايا الإنهاءات ذات العلاقة بالأوقاف وفق الإجراءات القضائية، وهذا له أثره على نمو قطاع الأوقاف وتنمية أصوله وتنوعها.

- **التحديات على المستوى التطويري:**

- عدم استكمال الربط الآلي مع الجهات والقطاعات الأخرى، مثل (وزارة العدل، ديوان المظالم) وغيرها من الجهات ذات العلاقة.
- صعوبات في التعامل مع العقارات المتناهية الصغر.
- لا يوجد قوائم مالية مدقّقة منذ عام 1432 هـ حتى تاريخه ممّا يعيق معرفة الأرصدة الافتتاحية للأوقاف وتفاصيل العمليات التاريخية، ممّا يترتّب عليه إعادة تسجيل هذه البيانات لتلك السنوات وتدقيقها.
- عدم وجود قائمة متكاملة بالأوقاف المحصورة في المملكة وذلك لمعرفة تفاصيل هذه الأوقاف ومعرفة موقفها المالي ولتسهيل عملية استثمارها وصرف شروط واقفيها وإصدار التقارير لكل وقف.
- لا يوجد بيانات خاصة بحصر شروط الواقفين ونظام يساعد على إدارتها.
- عدم استكمال البنية التحتية التقنيّة للهيئة.
- تأخّر صرف تعويضات الأوقاف المنزوعة ملكيتها حيث يوجد أكثر من 10 مليار ريال لأوقاف منزوعة ملكيتها للهيئة في كل من (مكة المكرمة، والمدينة المنورة)، ممّا أثّر على إيجاد البديل لتلك الأوقاف، وهذا له أثره على المستفيدين من تلك الأوقاف وتعطّل المصارف، وعدم تحقيق عوائد من تلك الأوقاف ممّا أثّر على الملاءة المالية للهيئة وإضعاف إيراداتها.

- ضعف إيرادات غلال الأوقاف بسبب عدم تنوع المحفظة الاستثمارية للهيئة، وأيضاً المساهمة في شركات ليست ذات جدوى اقتصادية بناءً على ما تمّ سابقاً في مجال الاستثمار، ووجود مبالغ تعويضات كبيرة للأوقاف لم يتمّ صرفها ممّا ترتب على ذلك انخفاض في عوائد غلال الأوقاف.
- تعطّل صرف غلال الأوقاف وفق شروط الواقفين، وعدم صرف كثير منها لسنوات طويلة حيث لا تتجاوز نسبة ما تم صرفه 13% من إجمالي شروط الواقفين مما عطل حقوق المستفيدين منها، كما أنها غير محصورة ومحددة ولا يوجد رصد دقيق لها.
- عدم وجود قواعد بيانات ومعلومات كافية للأوقاف التي تتولى الهيئة النظارة عليها، ممّا يعيق العمل التطويري لقطاع الأوقاف.

- **التحديات على المستوى الاجتماعي:**

- تنوع وتعدد أعيان الأوقاف في مناطق المملكة المختلفة.
- الحكر والصبرة والعرق التي ترتبط ببعض أعيان الأوقاف.
- عدم وجود معلومات تتعلق بأعيان الأوقاف، من معلومات كافية تتعلق بنوع وطبيعة وموقع الأوقاف، واستثمارات الأوقاف وشروط الواقفين، وغيرها.
- قلّة الوعي الاجتماعي بأهمية تنظيم الأوقاف وضرورة إدراجها تحت مظلّة رسمية.

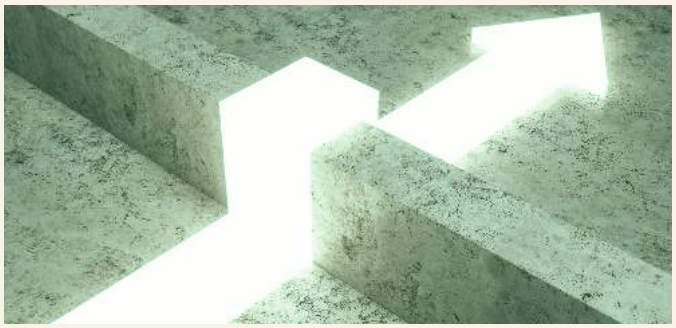

"

شكّلت التحديات والصعوبات نوعاً من الدافع لاستمرار العمل والوصول لأعلى المستويات من التطور والنمو في أعمال الهيئة وأهدافها

المقترحات

الاهتمام بالمستقبل من طبيعة المؤسسات والمنظّمات الناجحة، والاهتمام بما سيكون عليه الغد نابعٌ من الرؤية التي تستشرف المستقبل ومن الطموحات التي تسعى لها تلك الجهات.

من هنا جاءت هذه المقترحات التي تتبنّاها الهيئة ممثلةً بكلّ القطاعات والإدارات التابعة لها، لتنطلق من واقعها وقدراتها وإمكانياتها وقيمها وثوابتها، لبناء مستقبل أفضل وبيئة متطوّرة وداعمة ومحفّزة للقوى البشرية العاملة بها، والأوقاف المستفيدة من خدمات وبرامج الهيئة.

- **المقترحات على المستوى التنظيمي:**
  - أهمية تكامل وتنسيق الأعمال مع الجهات ذات العلاقة بالأوقاف.
  - إيجاد مسار خاص بقضايا الأوقاف في الجهات ذات العلاقة.
  - إعفاء الأوقاف من الضرائب والرسوم لتحفيز الاستثمارات الوقفية.
  - صرف تعويضات الأوقاف لضمان إيجاد البدل وتنفيذ شروط الواقفين.
  - ضرورة تسريع فصل الاختصاصات لتسليم كافة المستندات والوثائق الموجودة لدى وزارة الشؤون الإسلامية والمتعلقة بالأوقاف، لما يترتّب عليها من أهمية بالغة في إنجاز عدد كبير من الأعمال، خاصة فيما يتعلق بمعرفة الأرصدة الافتتاحية للأوقاف مما يساعد على إعداد القوائم المالية للأوقاف والتي نصّ عليها نظام الهيئة.
- **المقترحات على المستوى التطويري:**
  - معالجة العوائق التي تواجه الأوقاف، وتؤثر على نمو القطاع وزيادة إسهاماته التنموية، وأهمها ما يتعلق بالإثبات والتوثيق والتصرّف بأعيان الأوقاف وبقية الإنهاءات ذات العلاقة.
  - منح الصلاحيات في فرض بعض العقوبات والجزاءات على نظّار الأوقاف الذين يثبت عليهم تفريط بإدارة الأوقاف التي تحت نظارتهم.
- **المقترحات على المستوى الاجتماعي:**
  - رفع الوعي الاجتماعي بأهمية الأوقاف ودورها في تنمية المجتمع.
  - الالتقاء بمجالس نظارة الأوقاف واطلاعهم على ضرورة الانضمام تحت مظلّة الهيئة.

الرياض - المملكة العربية السعودية
P.O.Box 88200 Riyadh 11662, Saudi Arabia
920000136
+966 11 813 2228
info@awqaf.gov.sa
www.awqaf.gov.sa